جدول أعمال السيدة مدير عام الصندوق بشأن السياسات العالمية

الاستجابة لمعطيات الواقع الجديد

أكتوبر 2015

تواجه البلدان الأعضاء حاليا عالما سريع التغير تكتنفه أجواء من عدم اليقين. فالولايات المتحدة توشك أن ترفع أسعار الفائدة في غمار مرحلة التعافي الجارية، والتباطؤ المتوقع في الصين في إطار جهود إعادة توازن النمو يخلق تداعيات أكبر من المتوقع، كما أن البلدان المنتجة للسلع الأولية تشهد نهاية دورة طويلة من أسعار السلع الأولية المرتفعة. وتفرض هذه التحولات الضرورية تحديات اقتصادية، لا سيما في الأسواق الصاعدة والبلدان النامية منخفضة الدخل، حيث كان انخفاض التوقعات هو الأكبر.

ويتعامل صناع السياسات بصورة متزايدة مع خيارات السياسات الصعبة. فمع ضيق الحيز المتاح للتصرف والحاجة إلى التكيف مع معطيات الواقع الجديد، ما الوزن النسبي الذي ينبغي إعطاؤه لدعم الطلب والنشاط الحالي، وللحد من المخاطر المالية عند تشديد الأوضاع المالية، ولتنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تمثل احتياجا ملحا من أجل تنشيط النمو المستقبلي؟

وينبغي أن تكون السياسات انعكاسا للظروف القُطرية وأن تتوحد لتشكل العمل متعدد الأطراف. فهناك حاجة للسياسات التي تدعم بعضها البعض من أجل دعم النمو الآن، والاستثمار في تعزيز صلابته وحماية الاستقرار المالي، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة لرسم مستقبل قابل للاستمرار واحتواء الجميع. وينبغي أن تعكس السياسات ظروف البلدان الأعضاء وتساهم في خلق منهج واحد متماسك – لكي تكفل زيادة الطلب وليس تعويضه، وصلابة الأسواق وليس الالتفاف عليها، وإقرار الإصلاحات الهيكلية وليس تأجيلها. فالتعاون يمثل مطلبا حيويا في مجالات مثل شبكة الأمان المالي العالمية، والتجارة، وتغير المناخ، والضرائب الدولية، وأهداف التنمية المستدامة، والتحولات الديمغرافية والهجرة.

وسوف يدعم الصندوق بلدانه الأعضاء في هذا المنعطف. فالصندوق قادر على ذلك بحكم عضويته التي تشمل جميع أنحاء العالم ونطاق اختصاصاته التي تعالج قضايا النمو والاستقرار الاقتصادي على المستويين الوطني والعالمي. وحتى يتمكن الصندوق من دعم بلدانه الأعضاء بأقصى درجة من الفعالية، فإنه سيركز على ثلاث أولويات تعكس هذا ***"الهدف"*** الجديد على أفضل وجه، وهي:

- *سرعة الحركة:* سوف تنصب المشورة على السياسات لدعم البلدان الأعضاء لكي تتمكن من مواكبة التحولات التي تواصل التطور – بالتحرك لمواجهة زيادة تشديد وتقلب الأوضاع المالية وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الكلية. وسوف يتيح إطار الإقراض المساعدة المالية بسرعة عند الحاجة. وسيتم تعزيز جهود تقديم المساعدة الفنية والتدريب عن طريق زيادة استخدام الأدوات الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت.
- *التكامل:* إزاء المفاضلات المتزايدة على مستوى السياسات، سوف يقدم الصندوق دعمه لبلدانه الأعضاء عن طريق إدخال مشورته بشأن السياسات على نحو أفضل في مختلف قطاعات الاقتصاد، والاهتمام بما ينشأ من أولويات، وتشجيع التكامل بين شبكات الأمان العالمية والإقليمية والثنائية، وزيادة الاستفادة من أوجه التضافر بين أنشطة الرقابة وبناء القدرات.
- *التركيز على الأعضاء:* نظرا لسرعة تطور المشاغل المتعلقة بالسياسات وازدياد اعتماد مشورة الصندوق على السمات الخاصة بكل من بلدانه الأعضاء على حدة، فإن الصندوق سيقوم بتعميق مشاركته في جهود بلدانه الأعضاء، وتحسين إيصال نطاق معرفته إليها، والتأكد من سرعة تقديم الإفادات التقييمية لصناع السياسات.

ويواصل الصندوق تحسين أنشطته الرئيسية – وهي الرقابة والإقراض وبناء القدرات – وتحقيق قدر أكبر من التنوع الفكري والثقافي للاستجابة لهذه البيئة العالمية المتغيرة وما يترتب عليها من تحديات على مستوى السياسات. ولتحسين خدمات الصندوق إلى بلدانه الأعضاء سوف يتعين دعم أنشطته بالكامل بالقدر الكافي من الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية وموارد الموازنة.